

الاطار العام لمعايير المحاسبة المصرية
معياري محاسبة مصري رقم 1 عرض القوائم المالية (دولي IAS)

اعدها : عبد الجواد اسماعيلعضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

مدخل لمعايير المحاسبة

- تم انشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1970 وقامت بوضع اول معايير دولية من خلال تنقية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتخفيض عدد البدائل المحاسبية التي كانت يعمل بها واصدرت 41 معيار من عام 1972 حتى عام 2000 تحت مسمى (IAS) وركزت على ان يوضح كل معيار لكيفية العرض والاعتراف والقياس والافصاح لبنود القوائم المالية.
- لا تملك لجنة معايير المحاسبة الدولية ولا الهيئات المحاسبية سلطة فرض الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وإنما تتبنى بعض الدول تطبيقها باعتبارها معايير محلية خاصة بها.
- تم الغاء لجنة معايير المحاسبة الدولية وتم انشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية بالانتخاب في سنة 2001 قام بوضع بعض المعايير الجديدة مع المحافظة على المعايير القديمة ال 41 كماهى مع العمل على تعديلها ودراستها واصدرت الى الان 17 معيار جديد تحت مسمى (IFRS) وتضمنت العديد من التفسيرات ، كما تضمنت معيار محاسبة مستقل للمنشآت الصغير والمتوسطة.
- وبعد حدوث الازمة العالمية في 2008 ادى ذلك لاعادة النظر في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وصدر بدلا منه معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) وما تتضمنه من زيادة الحيلة والحذر ومحاسبة التحوط والاهتمام بالخسائر الائتمانية المتوقعة .
- في مصر تشكل اللجنة الدائمة من عدد من كبار مزاوولى المهنة وممثلى الجهات والهيئات ذات الصلة مثل هيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية ونقابة التجاريين وعدد من أساتذة الجامعات. ولديها مقرر للتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين.
- صدرت معايير المحاسبة المصرية لأول مرة عام 1997 بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية حتى وصل عددها إلى 23 معيار محاسبي حتى يناير 2003.
- صدرت معايير المحاسبة المصرية المحدثة بقرار من وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 ليبدأ العمل بها ابتداءً من 1 يناير 2007.
- صدرت معايير المحاسبة المصرية المعدلة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 ليبدأ العمل بها 1 يناير 2016، وشمل القرار معيار محاسبة مصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- صدر قرار وزير الاستثمار رقم 69 لسنة 2019 باضافة عدد من معايير المحاسبة المصرية وتعديل عدد من المعايير الاخرى للتمشى مع المعايير الدولية ، واحلال بعض المعايير محل القديمة مثل معيار 47-48-49 والغاء معايير الايراد رقم 11 ومعيار عقود الانشاءات رقم 8 ومعيار التاجير التمويلي رقم 20.
- بعد الاصدار الاخير لمعايير المحاسبة المصرية اصبحت الفروق قليلة جدا بين معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية وتركزت في فرق جوهرى وحيد وهو معالجة نصيب السهم في الارباح حيث ان المعايير المصرية تعتبر ذلك توزيعا للربح طبقا للقانون 159 لسنة 1981 وتعديلاته ولا تعتبر مصروف يخص الفترة اما المعايير الدولية تعتبر توزيعات الارباح سوء على العاملين او المساهمين مصروف يخص الفترة ويحمل على قائمة الدخل ،
- كما توجد فروق اخر في تبني المعايير المصرية احدى المعالجات الواردة في المعيار الدولي وعدم تبني المعالجة الاخرى مثال الاصول الثابتة اعتمدت المعايير المصرية نموذج التكلفة فقط ولم تتبنى نموذج اعادة التقييم كما في المعايير الدولية

اطار اعداد وعرض القوائم المالية

- الغرض من الأطار
- (1) مساعدة لجنة وضع المعايير في تطوير معايير محاسبية مصرية مستقبلية وفي إعادة النظر في معايير المحاسبة المصرية الموجودة .
- (2) مساعدة لجنة وضع المعايير في تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها في معايير المحاسبة المصرية .

(3) مساعدة معدى القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة المصرية وفي التعامل مع رؤوس موضوعات ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبى مصرى .

(4) مساعدة مراجعى الحسابات في تشكيل رأى حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة المصرية.

(5) مساعدة مستخدمى القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواه في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية

- المستخدمين وحاجاتهم من المعلومات:-

✓ المستثمرين في حقوق الملكية (الحاليين والمرتبين) - المقرضين الحاليين والمرتبين – الموظفون - الجهات المتعاملة مع المنشأة مثل العملاء والموردين والمنافسين- الهيئات الحكومية ومنها مصلحة الضرائب.

✓ المحللين والاستشاريين بما في ذلك الصحفيين والإقتصاديين والإتحادات العمالية وسماسرة الأوراق المالية ومؤسسات تحديد الجدارة الائتمانية.

✓ الجمهور بصفة عامة.

- أهداف القوائم المالية ذات الأغراض العامة

➤ توفير معلومات للمستخدمين عن المركز المالى وعن اداء المنشأة وعن التدفقات النقدية التاريخية وكذلك توفر معلومات عن الموارد الاقتصادية والطلبات التى لاتنتج عن اداء غير مالى (مثل اصدار اسهم ملكية اضافية) مما يظهر نتائج اداء الادارة ويمكن من محاسبة

الادارة عن الموارد التى اودعت لديها

➤ امثلة لقرارات بعض المستخدمين

المستخدم	القرار	المعلومات التى توفرها القوائم
- مستثمر حالى/ محتمل	- شراء او بيع او احتفاظ بالاسهم	- العائد على الاستثمار / الارباح
- المقرضين / الدائنين	- منح او تسوية قروض	- مدفوعات اصل الدين / العوائد المتوقعة / التدفقات النقدية

- المنشأة المصدرة

- المنشأة المصدرة للقوائم المالية هى كيان محدد من الانشطة الاقتصادية ، ومعلوماتها المالية قد تكون مفيدة للمستخدمين.
- تتصف المنشأة المصدرة للقوائم بان أنشظة المنشأة الاقتصادية سوء تم تنفيذها أو جارى تنفيذها أو سيتم تنفيذها ، هذه الأنشطة الاقتصادية يمكن تمييزها بموضوعية عن أنشظة المنشآت الأخرى ، المعلومات المالية لهذه المنشأة قد تكون مفيدة في اتخاذ القرارات
- غالبا ما يكون الوجود القانونى للمنشأة دليلا على انها منشأة مصدرة الا انه في بعض الحالات يوجد تداخل في الشركات مما يصعب فصل الانشظة.

- القوائم المالية المجمعة

- يتم اعداد قوائم مالية مجمعة في حال وجود سيطرة من الشركة الام على الشركات التابعة.
- السيطرة تعنى وجود حق في ادارة انشظة المنشأة المسيطر عليها من اجل الحصول على منافع.
- حالة وجود مشاركة في الادارة لايعنى ذلك وجود سيطرة ولا يتم اعداد قوائم مجمعة.
- وجود نفوذ مؤثر لا يعنى وجود سيطرة ولا يتم اعداد قوائم مجمعة.
- يمكن للشركة الام عمل قوائم مستقلة لها.
- القوائم التجميعية:تتضمن التجميعية لمعلومات عن اثنين او اكثر من المنشآت المسيطرة عليها ولاتتضمن معلومات عن الشركة المسيطرة .

- **الافتراضات الأساسية**
 - ✓ أساس الإستحقاق : طبقاً لأساس الإستحقاق يتم إثبات الآثار المالية للأحداث والمعاملات بمجرد تحققها وليس عند حدوث واقعة السداد أو التحصيل.
 - ✓ فرض إستمرارية المنشأة : تفترض المحاسبة أن المنشأة تعتبر وحدة محاسبية مستمرة بمعنى أنه ليس لديها الحاجة أو النية الى تصفية أو تقليص نطاق عملياتها بدرجة كبيرة.
 - ✓ الجوهر قبل الشكل : يجب ان تعبر المعاملات المالية عن الجوهر الاساسى والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط شكله القانونى.
- **الخصائص النوعية للقوائم المالية**
 - القابلية للفهم
 - الملاءمة و الاهمية النسبية
 - المصدقية تعنى التعبير الصادق والحياد والحيطة والحذر والاكتمال والاهتمام بالجوهر قبل الشكل
 - القابلية للمقارنة
- **عناصر القوائم المالية**
- **الاصول :** هى مورد تسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.
- امثلة لكيفية تدفق المنافع من الاصل : ان يستخدم بمفرده أو مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة أو يستبدل مع أصول أخرى أو يستخدم لسداد التزام أو يوزع على أصحاب المنشأة.
- الوجود المادي ليس جوهرياً لوجود الأصل، وعليه فان براءة الاختراع وحقوق النشر مثلاً هي أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكانت المنشأة تسيطر عليها.
- يجب التفرق بين الاصل والمصرف والخسارة فكل منهم نفقة ولكن يختلفوا في ان الاصل له منافع مستقبلية سوف تتحصل منه ام المصرف المنفعة المتحصل منه حاليا خلال الفترة فقط ام الخسارة فليس لها منفعة
- **الالتزام :** هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب تسويته تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.
- يمكن إن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق منها علي سبيل المثال: الدفع نقداً أو تحويل أصول أخرى أو تقديم خدمات أو استبدال الالتزام بالتزام آخر أو تحويل الالتزام إلى حق ملكية أو تنازل الدائن عن حقوقه أو سقوطها.
- يجب التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي. فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي .
- **حق الملكية :** هو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.
- مبلغ حق الملكية هو صافي قيمة الأصول مخصوما منها الالتزامات وعادة لا تتفق قيمة حقوق الملكية الظاهر بقائمة المركز المالى مع القيمة السوقية للأصول والالتزامات أو حتى قيمة اسهم الشركة في السوق .
- **الدخل** هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية أو زيادات في الأصول أو نقص في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة.
- يتضمن تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب، ويتحقق الإيراد في سياق الأنشطة العادية للمنشأة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والأرباح والفائدة وأرباح الأسهم ورعب حق الامتياز (الإتاوة) والإيجار.
- تشمل المكاسب، على سبيل المثال، تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير المتداولة.
- ويشمل تعريف الدخل أيضا المكاسب غير المحققة، مثل تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية للإتجار والناشئة عن الزيادة في القيمة الدفترية للأصول طويلة الأجل. وعند الاعتراف بها في قائمة الدخل يتم عرضها بصورة منفصلة لمساعدة مستخدمى القوائم .

- **المصروفات** هي نقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقص في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى أصحاب المنشأة.
- يتضمن تعريف المصروفات كل من الخسائر والمصروفات التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة. وتشمل على سبيل المثال، تكلفة المبيعات والأجور والإهلاك. وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو نقصان الأصول مثل النقدية وما في حكمها والمخزون والأصول الثابتة.
- تشمل الخسائر، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن الكوارث مثل الحريق والفيضانات ، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير المتداولة.
- ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المحققة ، مثل تلك التي تنشأ عن آثار الزيادات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية بخصوص اقتراض المنشأة بتلك العملة. و عند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل يتم عرضها بصورة منفصلة لمساعدة مستخدمى القوائم.
- **الاعتراف بعناصر القوائم المالية**
- الاعتراف هو ادراج القيم النقدية للعناصر في القوائم المالية (المركز المالى و قائمة الدخل)
- يشروط الاعتراف بالعنصر شرطين اساسيين هما :
 - (1) كان من المتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالعنصر من والى المنشأة
 - (2) كان للعنصر تكلفة او قيمة يمكن قياسها بدرجة موثوق بها.
- **مبدأ المقابلة :** عند الاعتراف بالمصروفات يجب التأكد من ان هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محدده من الدخل (مبدأ مقابلة الايراد بالمصروف)
- **قياس عناصر القوائم المالية**
- القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التى سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في المركز المالى وقائمة الدخل.
- ويتضمن ذلك إختيار أساس محدد للقياس وهى كما يلى :
 - التكلفة التاريخية: تسجل الاصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذى دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذى من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادى للمنشأة.
 - التكلفة الجارية: تسجل الاصول بمبلغ النقدية أو ما في حكم النقدية والذى يجب دفعه للحصول على نفس الاصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.
 - صافي القيمة الاستردادية: تسجل الاصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذى يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية. وتسجل الالتزامات بقيم السداد أى بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التى من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة.
 - القيمة الحالية: تسجل الاصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التى من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادى للمنشأة، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التى من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى.
- تعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر استخداماً عند إعداد القوائم المالية
- وتستخدم عادة مدمجة مع أسس قياس أخرى. فعلى سبيل المثال، يدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أهمها اقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة السوقية. وتدرج التزامات التقاعد بقيمتها الحالية، بمعنى لا يشترط ان يستخدم اسلوب قياس واحد لكل بنود القوائم المالية
- تستخدم بعض المنشآت أساس التكلفة الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

- **حالة عملية على طرق القياس المحاسبي**
- اشترت شركة آلة في اول يناير 2008 بمبلغ 3 مليون جنيه ويقدر عمرها الانتاجى بعشرة سنوات ، في قائمة المركز المالى في 31 ديسمبر 2009 هذه الآلة ستكون قيمتها :
- طبقا لتكلفة التاريخية
- صافي القيمة الدفترية = تكلفة الاقتناء- مجمع الاهلاك = 3000000 - 600000 = 2400000 جنيه
- طبقا للتكلفة الجارية
- لو ان هناك آلة مثيلة عمرها سنتين يمكن شرائها بمبلغ 2.500.000 جنيه ، يكون من المناسب اعتبار هذا المبلغ هو القيمة العادلة فتكون القيمة تطبيقا للتكلفة الجارية 2500000 جنيه
- صافي القيمة الاستردادية
- الآلة المذكورة عالية تحتاج تكلفة نقل الى موقع المشتري بمبلغ 200.000 جنيه ، اذا القيمة الاستردادية = 2500000 - 200000 = 2300000 جنيه
- طبقا للقيمة الحالية
- بفرض انه من المتوقع ان تولد هذه الآلة 500.000 جنيه سنويا خلال الثمانى سنوات الباقية من عمرها الانتاجى ، وبفرض ان تكلفة الحصول على رأس المال للمنشأة هي 10% ، نأتى بمعامل الخصم من جداول القيمة الحالية عند مبلغ لمدة 8 سنوات عند معدل فائدة 10% يكون 5.335
- القيمة الحالية = 500000 * 5.335 = 2667500 جنيه
- مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال
- الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال : يكتسب الربح إذا كان المبلغ المالى لصافي الاصول في نهاية الفترة يتجاوز المبلغ المالى لصافي الاصول في بداية الفترة.
- الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال : يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الانتاجية المادية للمنشأة في نهاية الفترة تتجاوز الطاقة الانتاجية المادية في بداية الفترة.
- ملحق التمهيد : عند اصدار المعايير المعدلة 2015 وكذلك 2019 تم اصدار ملحق تمهيدى لتوضيح مايلى
- اولا : خروج عن المعايير الدولية : في معالجة توزيعات الارباح
- ثانيا : اختيارات تم استبعادها واختيار معالجة اخرى موجوده بالمعيار ومنها
 - قائمة واحدة للارباح او الخسائر والدخل الشامل
 - نموذج اعادة التقييم للاصول الثابتة
 - نموذج اعادة التقييم للاصول غير الملموسة
 - طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المستقلة
 - نموذج القيمة القيمة العادلة في الاستثمار العقارى
- **معييار المحاسبة المصرى رقم (1) دولى رقم IAS1 عرض القوائم المالية**
- نطاق المعيار : على المنشأة تطبيق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- القوائم المالية ذات الأغراض العامة : هي القوائم المعدة لتلبية احتياجات المستخدمين الذين لا يسمح وضعهم بمطالبة المنشأة بإعداد تقارير مصممة لاحتياجاتهم الخاصة من المعلومات.
- المجموعة الكاملة من القوائم المالية تتضمن 6 عنصر وهي قائمة المركز المالى في نهاية الفترة . وقائمة الدخل (الارباح او الخسائر) عن الفترة . و قائمة الدخل الشامل عن الفترة . و قائمة التدفقات النقدية عن الفترة . و قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة والايضاحات متضمنة وتشمل ملخص باهم السياسات المحاسبية و المعلومات التفسيرية الاخرى .
- في المعيار الدولى IAS1 يسمح بان يتم اعداد قائمة الارباح او الخسائر والدخل الشامل في قائمة واحدة
- من المهم جداً أن تقوم المنشأة بفصل القوائم المالية بوضوح عن اية معلومات اخرى تنشر معها .

- خصائص عامة للقوائم المالية
- يجب أن تعبر القوائم المالية بصورة عادلة عن المركز المالى والأداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل أن تعكس القوائم المالية بشكل أمين آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى ، ويتحقق العرض العادل للقوائم المالية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية والإفصاح الإضافي كلما كان ذلك ضروريا.
- يجب على المنشأة اعداد قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتقوم بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة ، ولا يتم وصف القوائم المالية انها معدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ما لم تفي تلك القوائم بكافة متطلبات معايير المحاسبة المصرية .
- الاسس والمبادئ محاسبية
- الأهمية النسبية و التجميع
- المقاصة
- فترة القوائم المالية
- معلومات المقارنة
- الثبات في العرض
- تحديد القوائم المالية
- يجب على المنشأة تحديد كل قائمة من القوائم المالية وكذا الإيضاحات المتممة لها تحديداً واضحاً كما يجب الإفصاح عن مايلي ويتم تكراره اذا دعت الضرورة لذلك
 - (1) اسم المنشأة أو أي وسيلة أخرى لتعريفها.
 - (2) نوع القوائم المالية (منفردة / مستقلة / مجمعة / دورية).
 - (3) تاريخ نهاية الفترة المالية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية أو الإيضاحات.
 - (4) عملة العرض
 - (5) مستوى التقريب المستخدم في عرض المبالغ في القوائم المالية (على سبيل المثال: "المبالغ المدرجة بالألف ما لم يذكر صراحة على خلاف ذلك").
- قائمة المركز المالى
- هى قائمة توضح موقف الشركة المالى في لحظة محدده وهى تاريخ نهاية السنة المالية وتتضمن الاصول والالتزامات وحقوق المليكة
- لفظ الميزانية لم يعد يطلق على القائمة المتضمنة للاصول والالتزامات وحقوق الملكيو ويطلق عليها قائمة المركز المالى
- شكل القائمة هو الشكل المعتمد طبقا للمعايير في عرض القوائم المالية هو القائمة ولم يعد العرض كحرف T مقبولا من وجهة نظر المعايير
- يجب على المنشأة الفصل بين الاصول المتداولة وغير المتداولة وبين الالتزامات المتداولة وغير المتداولة في تبويب مستقل بقائمة المركز المالى ، ولا يستخدم العرض المبني على السيولة (راس المال العامل) الا في الحالات التى تستدعى ذلك .
- يتم تبويب الاصول كاصول متداولة اذا توافر فيها احد الشروط الاربعة وهى (تستهلك خلال اقل من سنة / تستهلك خلال فترة او دورة التشغيل العادية للشركة / تم شرائها بغرض المتاجرة / بالنسبة للنقدية ان لا يكون محجوز عليها) وعلى المنشأة تبويب كافة الأصول الأخرى بخلاف ما ذكر بهاليه كأصول غير متداولة
- يتم تبويب الالتزامات كالتزامات متداولة اذا توافر فيها احد الشروط الاربعة وهى (تسدد خلال اقل من سنة / تسدد خلال فترة او دورة التشغيل العادية للشركة / تم شرائها بغرض المتاجرة / لا تتمتع المنشأة بالحق غير المشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ نهاية الفترة المالية)
- الالتزام المالى طويل الاجل والمستحق خلال 12 شهر من نهاية الفترة المالية يجب ان يبويب على انه التزام قصير الاجل حتى في حالة وجود اتفاق – تم بعد نهاية الفترة المالية – على اعادة تمويل او اعادة جدولة الدين على مدى طويل .

- الالتزام المالى طويل الاجل والذي يستحق عند الطلب لان المنشأة خرقت شرط من الشروط القرض يجب ان تبويه المنشأة على انه التزام قصير في نهاية الفترة المالية حتى لو وافق المقرض بعد نهاية الفترة المالية وقبل اصدار القوائم المالية على عدم المطالبة بالسداد نتيجة لخرق الشرط .
- اذا وافق المقرض قبل نهاية الفترة المالية على منح المنشأة فترة تزيد عن 12 شهر بعد نهاية الفترة المالية لن يقوم المقرض خلالها بطلب السداد الفوري حينئذ ييؤب الالتزام على انه طويل الاجل.
- قائمة الارباح او الخسائر
- على المنشأة الاعتراف بجميع بنود الدخل والمصروف خلال أى فترة ضمن الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) ما لم يتطلب أو يسمح معيار محاسبى مصرى آخر بخلاف ذلك.
- سمح معيار المحاسبة المصرى رقم (1) بطريقتين لعرض قائمة الأرباح او الخسائر ، إما بتبويب المصروفات طبقا لوظيفتها او بتبويبها طبقا لطبيعتها .
- يجب على المنشأة الإفصاح في نهاية قائمة الدخل المجمعة عن أرباح أو خسائر الفترة موزعة بين (حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة وملاك الشركة الأم).
- قائمة الدخل الشامل
- هى قائمة جديدة تحتوى على ربح او خسارة العام وبعض بنود المكاسب او الخسائر التى تنص المعايير على اثباتها في حقوق الملكية بدلا من قائمتى الدخل (الأرباح او الخسائر) وهى على سبيل الحصر ما يلى :
- (1) **التغير في فائض اعادة القويم للأصول الثابتة او للأصول غير الملموسة (معيار مصرى 10/23 دولى 16/38) هذا البند ملغى في المعيار المصرى وموجود بالمعيار الدولى.**
- (2) إعادة قياس نظم المزايا المحددة "مزايا/العاملين". معيار محاسبة مصرى 38 دولى 19)
- (3) المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي (معيار محاسبة مصرى 13 دولى 21)
- (4) المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من خلال الدخل الشامل (معيار المحاسبة المصرى رقم 47دولى ifrs9)
- (5) المكاسب والخسائر من الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (معيار المحاسبة المصرى رقم 47دولى ifrs9)
- (6) مبلغ التغير في القيمة العادلة لبعض الالتزامات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيما يرتبط بالتغيرات في خطر الائتمان للالتزام (معيار المحاسبة المصرى رقم 47دولى ifrs9)
- (7) الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي، والمكاسب والخسائر من أدوات التغطية المستخدمة في تغطية استثمارات في أدوات " حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (معيار المحاسبة المصرى رقم 47دولى ifrs9)
- (8) التغيرات في القيمة الزمنية للخيارات عند فصل القيمة الفعلية عن القيمة الزمنية لعقود الخيار وتخصيص التغيرات في القيمة الفعلية على انها هى فقط ادات تحوط (معيار المحاسبة المصرى رقم 47 دولى ifrs9)
- (9) التغيرات في قيمة العناصر الآجلة في العقود الآجلة عند فصل المكون الآجل عن المكون الفوري لعقد آجل وتخصيص فقط التغير في المكون الفوري كأداة تغطية (معيار المحاسبة المصرى رقم 47 دولى ifrs9)
- قائمة التغير في حقوق الملكية :
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية توضح المعاملات مع الملاك وما يخصهم من بنود الدخل الشامل والبنود التى يتم الاعتراف بها باثر راجعى ارباح او خسائر الفترة والتحويلات بين بنود القائمة.
- تتضمن حركة حقوق الملكية لثلاث فترات مالية متتالية

قائمة التدفقات النقدية

- توفر معلومات التدفق النقدي لمستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها و تحديد احتياجات المنشأة لاستخدام تلك التدفقات النقدية.
- ويتم فيها تقسيم الأنشطة بالمنشأة الى ثلاث الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتمويلية
- ويتناول معيار المحاسبة المصري رقم (4) متطلبات العرض والإفصاح عن معلومات التدفق النقدي.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

- تحتوى على :
 - أ- تقديم معلومات عن السياسات التي اتبعتها المنشأة في اعداد وعرض القوائم المالية .
 - ب- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة المصرية ولم تظهر في مكان آخر .
 - ت- اية معلومات اضافية للمساعدة في فهم القوائم المالية ولم تظهر في مكان آخر .

نسالكم الدعاء